
**دور المصارف المركزية
في تحديد الترشيد الإداري المصرفي
Corporate Governance**

أود بداية أن أتوجّه بخالص الشكر إلى سعادة الأخ رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان، راعي المؤتمر، وإلى السيدة نهلة النملي رئيسة تحرير مجلة البنك والمستثمر، وذلك على دعوتهما الكريمة لي للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر الذي يعقده مصرف لبنان بالإشتراك مع مجلة البنك والمستثمر. كما إنه لمن دواعي سروري أن أتحدث اليوم أمام هذا الجمع الكريم في مؤتمر "الترشيد الإداري لأداء مصرفي حديث"، وأن أحيي إختيار المؤتمر لموضوع "الإدارة السليمة في الشركات" (Corporate Governance) الذي يعتبر من المواضيع التي باتت تحتل مكان الصدارة في الصناعة المصرفية، للدرجة التي أصبح يطلق فيها على القرن الحادي والعشرين "قرن إدارة الشركات".

لقد تزايد الإهتمام بموضوع "الإدارة السليمة في الشركات" (Corporate Governance) مع التحوّلات الهامّة لدور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية، وتزايد درجة الوعي لأهمية الدور الذي تلعبه الشركات في الحياة الإقتصادية، مع تنامي ظاهرة الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات المساهمة الحديثة.

ولقد إحتل هذا الموضوع خلال السنوات الأخيرة مكان الصدارة لدى الإدارات الإقتصادية في الدول المختلفة، وذلك نتيجة للأزمات المالية التي عصفت بشركات مساهمة كبيرة، وأدت إلى إهتزاز الثقة في سلامة الإدارة لدى هذه الشركات، وصحة نتائجها المالية المعلنة، وما لذلك من تداعيات مالية وإقتصادية مختلفة. ولعل إنهيار شركة "أنرون" (Enron) للطاقة يعتبر من الشواهد البارزة على هذه الأزمات، حيث يعتبر إفلاسها أكبر إفلاس لشركة في التاريخ.

ولا يخفى عليكم أن موضوع الإدارة السليمة في البنوك له خصوصية تستمد أهميتها من طبيعة الدور الذي تلعبه هذه البنوك في الحياة الإقتصادية، وبالتالي جسامه المخاطر والتداعيات الناجمة عن الممارسات غير السليمة في العمل المصرفي. وتعتبر الإدارة السليمة في البنوك على درجة كبيرة من الأهمية نظراً لتزايد درجة التعقيد في العمل المصرفي، وتعدُّ مراقبة مخاطره من جانب السلطات الرقابية فقط، إضافة إلى أنه من المتعدُّر على النظم والتعليمات المصرفية أن تستجيب لكل إبتكار مالي، الأمر الذي يتطلَّب معه أمن وسلامة المصارف تدخلاً ومواجهة من جانب المساهمين وممثليهم في مجالس الإدارة. وفي هذا الصدد تشير توجيهات ورقة بازل بشأن تعزيز إدارة الشركات في المؤسسات المصرفية إلى أنه لا يمكن للرقابة على الجهاز المصرفي أن تعمل بكفاءة دون وجود إدارة سليمة. وفي الإتجاه ذاته، فقد أشار "ألان جرينسبان" (Alan Greenspan) إلى "أن الإدارة السليمة في البنوك هي خط الدفاع الأول لنظام مصرفي سليم وآمن".

"We need to adopt policies that promote counterparty supervision as the first line of defence for a safe and sound banking system" .

هذا، وتعتبر الإدارة السليمة أمراً حيوياً لبقاء ونجاح أي مؤسسة على المدى الطويل. وفي هذا المجال يشير "جوناثان شارخام*" (Jonathan Sharkham) المتخصص في مجال الترشيد الإداري إلى أن الإدارة السليمة تعتمد بدرجة كبيرة على المهارات والخبرة والمعرفة التي تتوافر لدى القائمين على إدارة هذه المؤسسة.

“Good governance is essential for the long-term success of an institution and depends greatly on the skills, experience and knowledge of its directors “

وهو الأمر الذي يتطلب أن يكون أعضاء مجالس إدارة البنوك ملتزمين بتمية مهاراتهم بصورة مستمرة، والتأكد من أن المديرين في المؤسسة لديهم المؤهلات والخبرة الملائمة، وأن يظل أعضاء مجالس الإدارة في مواكبة مستمرة للتطورات في العمل المصرفي والتقنيات المالية والمحاسبية، وهو الأمر الذي يؤكد أن العضوية في مجالس إدارة المؤسسات المالية تمثل أعباءً جسيمة لمسؤولية شخصية.

(*) "جوناثان شارخام" (Jonathan Sharkham)، المتخصص في مجال الترشيد الإداري، والذي قام بإعداد كتيب بعنوان: "إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك" الصادر عن منتدى الترشيد الإداري العالمي لأداء المؤسسات، والذي تم تأسيسه من جانب البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

Jonathan Sharkham, Guidance for the Directors of Banks, Global Corporate Governance Forum.

وربما تشاركوننا الرأي في أن الإدارة السليمة في البنوك تأخذ البعد الحقيقي لأهميتها من طبيعة الدور الذي تعطيه التشريعات إلى هذه البنوك كمؤسسات قادرة على إحداث تأثيرات في عرض النقد، وبما يمكن معه تحويل إلتزامات هذه البنوك إلى نقود ذي "قوة عليا" (high powered money)، وهو ما يعني أن تعرُّض ملاءة البنوك ومراكزها المالية للمخاطر نتيجة لممارسات غير سليمة في العمل المصرفي ربما يترتب عليه فقدان ثقة المودعين في هذه المؤسسات، وتعطيل آليّة نظم الدفع في الإقتصاد. وبناءً على ذلك، فإن المحافظة على الثقة في النظام المصرفي والمالي، وتكريس متانة هذا النظام وسلامة مؤسساته، تعدُّ أموراً تأتي في سلّم أولويات وظائف البنوك المركزية، خاصة وأن البنوك تمثل حلقة الوصل بين إجراءات السياسات النقدية والأغراض النهائية لهذه السياسات، والتي هي بدورها من ضمن الأغراض الأساسية للبنوك المركزية.

وقبل إلقاء الضوء على دور بنك الكويت المركزي وتجربته في مجال الترشيد الإداري في البنوك، أو تعزيز مبادئ الإدارة السليمة في المؤسسات المالية، أرى من المناسب أن أشير بإيجاز إلى ماهية "الإدارة السليمة في الشركات" (Corporate Governance)، وأغراضها وبيان العناصر الأساسية التي تقوم عليها.

يمكن تعريف الإدارة السليمة للشركات بصورة مختصرة بأنها "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه ومراقبة أداء المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف المنشودة". كما أن الغرض من الإدارة السليمة يتمثل في بناء وتقوية المساءلة

والمصداقية والشفافية، وسلامة البيانات والمعلومات بهدف حماية المساهمين، والموظفين، والعملاء، والجمهور، والمراقبين.

وفي ضوء ذلك التعريف وتلك الأغراض، فإن العناصر الرئيسية التي تقوم عليها الإدارة السليمة تتمثل في وجود مجلس إدارة بأعضاء تتوافر لديهم الأهلية والخبرة اللازمة للقيام بواجباتهم دونما خضوعهم لأي مؤثرات، ووضع خطط وأهداف إستراتيجية للمؤسسة، ومجموعة قيم، وتحديد خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة، ووضع نظم رقابة داخلية فعّالة مع تدقيق داخلي مؤهل ومستقل، وكذلك تطبيق نظم تعويضات محفزة على تحقيق الأهداف، إضافة إلى ممارسة الإدارة بمنتهى الشفافية.

ومن هذا المنطلق، فإن البنوك المركزية تلعب دوراً هاماً في تحديد الترشيد الإداري وتعزيز مبادئ الإدارة السليمة في البنوك. ويمكن إيجاز الدور الذي تمارسه السلطات الرقابية في هذا المجال، وذلك على النحو التالي:

* تدعيم إصدار التشريعات والنظم التي من شأنها سد الثغرات والنقص في التشريعات ذات الصلة بالممارسات السليمة، سواء كان ذلك فيما يتعلّق بالقوانين التي تحكم أعمال هذه البنوك كشركات، أو فيما يتعلّق بأعمالها كمصارف.

* تشجيع الممارسات السليمة في البنوك والتأكد من أن لديها هياكل تنظيمية مناسبة، وأن لدى مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية خططاً عملية لمواجهة مسؤولياتهم، إضافة إلى المؤهلات والخبرة المناسبة للعمل المصرفي والمالي.

* التأكيد على أن مجالس الإدارة هي المسؤولة عن أي من المشاكل التي تواجهها البنوك، وأن على هذه المجالس مسؤولية إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب أي ثغرات أو تجاوزات تتعلق بأعمال هذه البنوك، وفي الوقت الملائم.

* الإنباه لحدوث أي علامات أو مؤشرات تدلُّ على ضعف أو خلل في جوانب الإدارة لدى هذه البنوك.

* تعزيز أو اصر تعاون القائمين على إدارة البنوك مع السلطات الرقابية.

* العمل بإستمرار على تحسين البيئة التنظيمية والرقابية التي من شأنها تشجيع المنافسة فيما بين مؤسسات الجهاز المصرفي، نظراً لأن المنافسة هي من العوامل الهامة التي تشجع البنوك على تبني وتطبيق مبادئ الإدارة السليمة. ويندرج تحت هذا التوجُّه موضوعان على درجة كبيرة من الأهمية تم مناقشتهما في ورقة لجنة بازل حول "المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة"، حيث يتعلَّق الأول منهما بضرورة تأكد السلطات الرقابية من أن البنوك التجارية المملوكة من جانب الحكومات تعمل بذات مستوى المهارات المهنية العالية والضوابط الفعّالة التي تعمل بها بنوك القطاع الخاص، وذلك نظراً لأن الدعم الحكومي الذي تتلقاه هذه البنوك قد لا ينشئ لديها حوافز كافية لتطبيق مبادئ الإدارة السليمة، خاصة وأن "ضبط السوق" (market discipline) يكون أقل فاعلية عندما يعلم أطراف السوق أن هذه البنوك تتلقَّى الدعم الحكومي، وأن المال متاح أمامها بأكثر مما عليه الحال لبنوك مملوكة من جانب القطاع الخاص. ويتعلَّق الموضوع الثاني بعدم التشجيع على تطبيق نظم التأمين على الودائع ذات التغطية العالية، وذلك لعدم إضعاف "ضبط السوق" المشار إليه آنفاً.

ولقد عملت التشريعات الكويتية والمؤسسات التنظيمية والرقابية في دولة الكويت على إنشاء بيئة جيدة للإدارة السليمة للشركات الكويتية بوجه عام، وإن كانت أفضل الممارسات تظل بحاجة إلى تطوير مستمر في القوانين والنظم، وذلك لمواجهة ما قد تكشف عنه الممارسات الإدارية من سلبيات. وبخصوص البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، إضافة إلى ما ينطبق عليها من قوانين ونظم كشركات كويتية، فقد بادرنا في البنك المركزي منذ بداية التسعينيات بإصدار وتحديث التوجيهات إلى البنوك في مجال الإدارة السليمة، وبما يتماشى مع معايير الرقابة الدولية ومستجدات العمل المصرفي.

وفي ضوء ما تقدّم، أود أن أبين بإيجاز ملخصاً لأهم ما ورد في تعليماتنا إلى البنوك من عناصر أساسية في مجال الترشيح الإداري والإدارة السليمة، ولاسيما ما يتعلّق بنظم الرقابة الداخلية والتدقيق، ومعايير عضوية مجالس الإدارة وتحديد مسؤولياتهم، إضافة إلى الإفصاح والشفافية، وإحترام وحماية حقوق المساهمين والأطراف الأخرى التي لها علاقة بهذه البنوك.

أولاً: في مجال الرقابة الداخلية والتدقيق، فلقد أعطت التعليمات والتوجيهات الصادرة إلى البنوك تأكيدات واضحة على أهمية وجود نظم رقابة داخلية فعّالة لدى كل بنك، وذلك نظراً لأهمية هذه النظم كأحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها عناصر الإدارة السليمة، لا سيما وأن محصلة التوجيهات الدولية الحالية لتعزيز مبادئ الإدارة السليمة قد إنصبت على ضرورة "تقوية نظم الرقابة الداخلية". وفي هذا المجال، فقد أصدرنا دليلاً للإرشادات العامة

لأنظمة الرقابة الداخلية وتقارير مراقبي الحسابات وتوجيهات بشأن مبادئ الإدارة السليمة، تضمنت تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بشأن وضع نظم الرقابة الداخلية الكافية، وتكليف مكتب تدقيق حسابات خارجي بفحص مدى كفاية هذه النظم. ويقوم بنك الكويت المركزي بإستلام هذه التقارير ومراجعتها والتأكد من قيام البنوك بتصويب أي ثغرات في نظم الرقابة الداخلية لديها.

كما ولدنا تعليمات صادرة إلى البنوك بشأن عدم قيامها بإسناد الأعمال الخاصة بتقييم مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية والأعمال الفنية والإستشارية ذات الصبغة المحاسبية إلى المدقق الخارجي، الذي يقوم بتدقيق أعمال البنك ذاته.

ثانياً: إنطلاقاً من حقيقة مفادها أن نظم الرقابة الداخلية الفعالة في البنوك والمؤسسات المالية لا بد وأن تعزّزها أجهزة تدقيق داخلي فعّالة تعمل على تقييم فاعلية وكفاية هذه النظم، فقد أكدت التعليمات والتوجيهات الصادرة إلى البنوك على مسؤولية مجلس الإدارة في التحقق من أن أجهزة التدقيق الداخلي تتمتع بالإنستقلالية والأهلية، ومن أن نطاق وإجراءات ودورية التدقيق تتناسب مع درجات المخاطر التي تتعرض لها الأنشطة المختلفة، وكذلك أن يتم تعيين رئيس وجهاز التدقيق الداخلي، وتحديد إمتيازاتهم من جانب مجلس الإدارة تأكيداً لمبدأ الإنستقلالية وأهلية التدقيق. وجدير بالذكر أن منصب رئيس التدقيق الداخلي في البنوك هو من ضمن المناصب التي تتطلب أخذ موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي. وتأكيداً لتوجهات البنك المركزي في مجال تدعيم أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك ، فإننا لا نشجّع على الإسناد الخارجي في مجالات

التدقيق "outsourcing". وفي الحالات الإستثنائية، فإنه يتم أخذ موافقة البنك المركزي على بعض الأنشطة ولفترة محدّدة، وعلى أن يتم هذا الإسناد بإشراف رئيس جهاز التدقيق الداخلي وأعضاء لجنة التدقيق العليا في البنك.

ثالثاً: وفيما يتعلّق بمعايير عضوية مجالس الإدارة وتحديد مسؤولياتهم، فإنه وإنطلاقاً من أهمية هذا الجانب، فقد رأينا أن يتم تحديد هذه المعايير والمسؤوليات، إستناداً إلى نصوص تشريعية تم تضمينها في قانون بنك الكويت المركزي.

وفي هذا المجال، بموجب المادة (٦٨) من ذلك القانون، فإن الترشيحات لعضوية مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي للبنك ونوابه ومساعديه يتوجّب أن تتم بموافقة مسبقة من البنك المركزي، وذلك إستناداً إلى ما حدّده القانون من شروط للعضوية، وإستناداً إلى المؤهلات العلمية والخبرة المصرفية والمالية المطلوبة في المرشحين لشغل هذه المناصب، كما تحدّدتها القواعد والضوابط الصادرة عن مجلس إدارة بنك الكويت المركزي. ولقد روعي في إصدار هذه الضوابط أن تتوافر مبادئ الإدارة السليمة لدى البنوك، وذلك من خلال تحديد المؤهلات الجامعية والخبرة اللازمة، أو خبرات كافية في المجالات المصرفية والمالية والإقتصادية. كذلك فيما يتعلّق بموضوع الإستقلالية كأحد عناصر الإدارة السليمة، فإنه وفقاً للتطبيقات القائمة، فإن ثمة فصلاً فيما بين منصب رئيس مجلس إدارة البنك ورئيس الجهاز التنفيذي. كما أن التعليمات والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي في مجال الإدارة السليمة تؤكد بدورها على أهمية هذا التوجه، ومن ذلك ما يتعلّق بتشكيل لجنة

التدقيق من بين أعضاء المجلس غير المنوط بهم أي أعمال تنفيذية في داخل المؤسسة، إضافة إلى التأكيد على عدم تداخل السلطات فيما بين المجلس والإدارة التنفيذية، وعدم خضوع المجلس لأي مؤثرات من داخل المؤسسة أو خارجها. كما وتبيّن توجيهاتنا الصادرة إلى البنوك في هذا المجال ضرورة أن يعتمد مجلس الإدارة على ما يتوافر لدى الإدارة التنفيذية من خبرات في تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس، دون أي تدخل في إختصاصها. وفي حال قيام أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالمشاركة في تنفيذ قرارات صادرة عن المجلس، فإن هذه المشاركة ينبغي أن تتم بناءً على تفويض صادر عن مجلس الإدارة، مع إطلاع المجلس على ما تم إتخاذه بهذا الشأن.

رابعاً: وحول مسؤولية مجلس الإدارة، فقد تضمّنت التعليمات والتوجيهات الصادرة بهذا الشأن تحديد مسؤوليات مجالس الإدارة فيما يتعلّق بإدارة أعمال البنك ووضع الخطط والأهداف الإستراتيجية، والهيكل التنظيمي والرقابة الداخلية، ونظم إدارة ومراقبة المخاطر، والإشراف الفعّال للمجلس على الإدارة التنفيذية، ومسؤولية المجلس تجاه البنك والمساهمين والسلطات الرقابية، والممارسات المهنية، وإدارة تعارض المصالح، وكفاية وشفافية المعلومات المتاحة للمساهمين والجمهور، وحزمة التعويضات المالية، وغيرها.

خامساً: وفيما يتعلّق بتحديد دور ومسؤولية الإدارة التنفيذية، فقد تضمّنت هذه التوجيهات تحديد مسؤولية الإدارة التنفيذية فيما يتعلّق بإقتراح إستراتيجيات عمل المؤسسة وخططها وسياساتها في مجال العمليات المصرفية والمالية، والإلتزام بتنفيذ

السياسات المعتمدة من جانب مجلس الإدارة، وتزويد المجلس بتقارير مالية دورية منتظمة حول تطبيق السياسات، وسير نشاط المؤسسة ونتائج عملياتها، مع الإلتزام بمبدأ الشفافية والموضوعية فيما ترفعه من تقارير، وكذلك الإلتزام بتنفيذ القوانين والنظم والتعليمات بشأن مآتمارسه المؤسسة من أنشطة لتجنب تعرُّضها لمخاطر عدم الإلتزام، بما في ذلك مخاطر السمعة والمخاطر القانونية، إضافة إلى التأكيد على ممارسة الأنشطة وفقاً لمعايير السلوك المهني، ووضع التعليمات المناسبة لتطبيقها من جانب جميع العاملين في المؤسسة بما يساهم في تعزيز وتنمية القيم.

سادساً: وحول تعزيز فاعلية رقابة مجلس الإدارة على أعمال البنك، فقد تضمَّنت التوجيهات الصادرة إلى البنوك أهمية التأكيد على إنشاء لجنة تدقيق - تعمل تحت إشراف مجلس الإدارة - يتم إنتخاب أعضائها من جانب المجلس من بين الأعضاء غير المنوط بهم أي أعمال تنفيذية، وممن تتوافر لديهم خبرات مالية كافية في قراءة وتحليل البيانات المالية. وقد بيَّنت التوجيهات مهام اللجنة من حيث الإشراف على التدقيق الخارجي ومراجعة شمولية التدقيق، والتنسيق بين أعمال مدققي الحسابات الخارجيين، والإشراف على التدقيق الداخلي، ومراجعة كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية بما في ذلك السياسات والإجراءات المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة ومراقبة المخاطر المختلفة، والتأكد من الإلتزام بالسياسات والقوانين. كما بيَّنت التوجيهات دورية إنعقاد إجتماعات اللجنة، ومشاركة رئيس التدقيق الداخلي في إجتماعاتها، وتدوين هذه المحاضر بإعتبارها من ضمن سجلات البنك.

كذلك، فقد أوصت التوجيهات بضرورة قيام البنوك بالنظر في تشكيل مجموعة من اللجان الأخرى مثل لجنة تعويضات تقوم بمهام تحديد المكافآت والتعويضات بشكل ينسجم مع مصالح المؤسسة والمساهمين. ويأتي تشكيل مثل هذه اللجان منسجماً مع متطلبات تعزيز ضوابط الرقابة الداخلية، وزيادة إشراف مجلس الإدارة على عمليات البنك وحماية أصوله وممتلكاته والإستخدام الأمثل لموارده المالية.

هذا، ووفقاً لقانون الشركات التجارية والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فإنه يتعيّن على كل بنك - بصفته شركة مدرجة - أن يكون لديه إثنين من مراقبي الحسابات الخارجيين، كما أن تعيين مدققي الحسابات الخارجيين يتطلّب موافقة مسبقة من البنك المركزي.

سابعاً: في مجال الإفصاح والشفافية، تضمّنت توجيهاتنا إلى البنوك وشركات الإستثمار على أن يعكس هيكل إدارة المؤسسة وسياساتها الآلية المناسبة بشأن الإفصاح إلى المساهمين والجمهور، وفي الوقت الملائم، لجميع المسائل الهامة المتعلقة بالمؤسسة، وكذلك التأكيد على أهمية الإفصاح الجيد كخاصية محورية لمراقبة السوق على أداء الشركات وإدارتها، بما في ذلك ممارسة المساهمين لحقوقهم الانتخابية، إضافة إلى أن الإفصاح الفاعل يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية لأطراف السوق، وذلك من أجل تفهّم صورة مخاطر البنك بشكل أفضل. ولقد تضمّنت هذه التوجيهات أمثلة للمعلومات والبيانات التي تشكل الحدود الدنيا للإفصاح.

كذلك، ووفقاً للتعليمات، فإن البنوك ملزمة بتحضير البيانات المالية والإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، مع مراعاة نشر المعلومات بصورة يمكن الوصول إليها من جانب المستفيدين في الوقت الملائم.

ثامناً: كذلك تضمنت التوجيهات الصادرة إلى البنوك أهمية أن يعكس هيكل إدارة البنك وسياساته وممارساته مبادئ الإدارة السليمة فيما يتعلّق بحماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بصورة متساوية، بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، وإتاحة الفرصة لهم لمساءلة المجلس وتصويب أي تجاوزات لحقوقهم، وكذلك إحترام وحماية حقوق ومصالح الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، من موظفين، ومودعين، ومقرضين، وعملاء، مع مراعاة حقوق هذه الأطراف في تصويب أي تجاوزات لحقوقهم وفقاً لما تنص عليه القوانين والنظم.

تاسعاً: ولقد أصدر البنك المركزي مجموعة أخرى من التعليمات والتوجيهات التي تتعلّق بمبادئ الإدارة السليمة في البنوك والمؤسسات المالية، ومن أهمها التعليمات الخاصة بشأن الممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك وفقاً لمبادئ لجنة بازل، والتعليمات الصادرة بشأن قيام البنوك بوضع نظم تستند إلى أسس علمية وعملية لقياس وإدارة المخاطر في مجال أنشطتها المختلفة، وتعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى مجموعة التعليمات بشأن الجوانب المختلفة لترشيد السياسات الائتمانية والاستثمارية.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن قانون بنك الكويت المركزي ومجموعة التعليمات والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي في مجال الرقابة المصرفية، بما في ذلك ما يتعلّق بمبادئ الإدارة السليمة، مترجمة إلى اللغة الإنجليزية ومنشورة على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي، وإنا نقوم بصورة منتظمة بنشر أي تعليمات وتوجيهات جديدة، أو أي تحديث وتعديل في هذه التعليمات.

وختاماً، وإذ أمل أن يساهم هذا المؤتمر في تحقيق ما نتطلّع إليه من تعزيز لمبادئ الإدارة السليمة في البنوك والشركات الأخرى بصفة عامة، وبما يحقق جميع الأهداف التي يرنو إليها هذا المؤتمر، فإنني أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن الركن الأساسي الذي تقوم عليه مبادئ الإدارة السليمة والترشيد الإداري يتمثل في تنمية القيم وأخلاقيات السلوك المهني لجميع القائمين على إدارة المؤسسات والعاملين فيها، وكذلك العمل على ترسيخ هذه المفاهيم ضمن ثقافة حديثة في مختلف مناحي حياتنا ومواقفنا. ومما لا شك فيه أن ذلك الأمر يتطلب السعي لإجراء تغييرات شاملة في العادات والثقافة والمفاهيم (cultural changes)، والتي تولدت وتراكمت عبر سنوات طويلة من العمل.